العقوبات على النظام في سوريا
وأثرها على قدرته في البقاء والاستمرار

كانون الثاني/يناير 2022

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS
IDRAK

فهرس

- ملخص تنفيذي 2
- مدخل **4**
- العقوبات الدولية على سوريا (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي) **7**
  - قانون قيصر والعقوبات الأمريكية 8
- آليات رفع العقوبات **12**
- كيف يلتف النظام على العقوبات ويتجاوز تبعاتها **14**
  - المساعدات الإنسانية الدولية 16
  - تحويل المناطق الخارجة عن سيطرة النظام إلى سلاسل توريد 17
  - تهريب وتجارة الممنوعات (المخدرات) 17
  - تخفيض الإنفاق العام 18
  - دعم الحلفاء والتفريط بالدولة من أجل النظام 18
  - خرق العقوبات وتجاهلها 21
    - استيراد وعقد اتفاقيات الطاقة 21
    - التطبيع العربي 23
- أثر العقوبات في المشهد السوري **26**
  - أثر العقوبات على اقتصاد النظام 26
  - أثر العقوبات على سلوك النظام و موقفه من الحل السياسي 28
- خاتمة **32**
- المصادر **34**
  - المصادر الأجنبية 34
  - المصادر العربية 34

ملخص تنفيذي

- تاريخ سوريا مع العقوبات ليس بالجديد فسوريا ضمن قائمة العقوبات المتعلقة بالدولة الراعية للإرهاب منذ عام 1979.
- مع قدوم أوباما في 20 يناير 2009 للسلطة، بدأ نهجاً للتقارب مع سوريا، كان من أوجهه أن رفعت إدارته القيود المفروضة على سفر المواطنين الأميركيين إلى سوريا في شباط 2010، وتعيين روبرت فورد كأول سفير أميركي في دمشق منذ 2005.
- بعد عام 2011 ومع اندلاع الاحتجاجات في سوريا بدأت الولايات المتحدة وجهات أوروبية وعربية بإصدار عقوبات على النظام، كان أولها في مايو 2011، واستمرت هذه العقوبات في التوسع والتنوع وما زالت مستمرة حتى اليوم، كان من أبرزها قانون قيصر الذي سنته الولايات المتحدة.
- ويمكن تلخيص نطاق العقوبات على سوريا بإيقاف تصدير السلع الغير غذائية والطبية إلى سوريا، وحظر بيع الأسلحة ووقود الطائرات والمعدات التكنولوجية والتتبع والمراقبة وصناعة النفط والغاز والعملات الورقة والتعاملات المالية مع المصرف المركزي والبنوك السورية وحركة الخطوط الجوية وشركات الشحن الجوي السورية.
- يمكن تحديد ثلاث مسارات رئيسية لرفع العقوبات أو تخفيفها: الأول: استراتيجية خطوة مقابل خطوة، الثاني: شطب أسماء رجال الأعمال والشركات التي تتعاون مع المجتمع الدولي، الثالث: التعليق الشامل والإنهاء لجميع العقوبات مقابل اتفاق شامل مع النظام في سوريا.
- لا يخفي النظام مقاومته للعقوبات واستعداده لتجاهلها والالتفاف عليها ويخطو في هذا الاتجاه خطوات صريحة ويتبجح بها، ويمكن تتبع جهود النظام في هذا الاتجاه من خلال: طريقة تعامله مع ملف المساعدات الإنسانية، والتعامل مع المناطق الخارجة عن سيطرته كمصادر لتدفق السلع، وتهريب وتجارة الممنوعات (المخدرات)، وتخفيض الإنفاق العام، واستجلاب دعم الحلفاء، واستغلال أزمات المنطقة والدول المجاورة، وعقد اتفاقيات الطاقة، والتطبيع العربي وغيرها من خطوات الانفتاح على النظام رغم العقوبات التي تمنع ذلك.
- أثر وتبعات العقوبات على النظام وقدرته على الصمود والاستمرار يمكن تتبعها من خلال أولاً: أثر العقوبات على اقتصاد النظام مثل: انخفاض الواردات والصادرات السورية، وتعطيل الاستثمار في إعادة الإعمار، وإعاقة تدفق النفط من وإلى سوريا، وانهيار قيمة الليرة السورية، وانخفاض وتيرة الإنتاج، وتراجع مستويات الدخل السنوي للفرد، وثانياً: من خلال أثر العقوبات على سلوك النظام و موقفه من الحل السياسي.
- يمكن التعامل مع الشروط التي تم إيرادها في نص قانون قيصر، كمعايير لقياس أثر العقوبات وتتضمن: وقف عمليات القصف، و وقف القيود على وصول

المساعدات الإنسانية إلى المناطق والمدن والقرى المحاصرة، والسماح للمدنيين بحرية التنقل، وإطلاق المعتقلين السياسيين المحتجزين قسرًا، ومنح المنظمات الدولية لحقوق الإنسان حق الوصول إلى السجون ومراكز الاعتقال، وتأمين العودة الآمنة والطوعية الكريمة للسوريين اللاجئين ومحاسبة مرتكبي الجرائم في سوريا، وتقديمهم إلى العدالة، وتأمين الدخول في عملية المصالحة والحوار.

- التقدم الفعلي الذي حصل في سلوك النظام والتهيئة للعملية السياسية يمكن تلمسه حقيقة بعد أيار/مايو 2017 عندما بدأ رسمياً تطبيق مناطق خفض التصعيد وما تبعها من تطورات، وهو ما ينسب بشكل مباشر إلى محادثات أستانة وسوتشي والاتفاقات الثنائية والثلاثية للدول الضامنة، وليس إلى العقوبات المفروضة على النظام.
- أي تراجع في عملية فرض العقوبات، أو تهاون في هذا المسار سوف تتم ترجمته من طرف النظام إلى نصر وضوء أخضر للمضي قدماً في مخططاته لبسط سيطرته على المناطق الخارجة عن سيطرة والفتك بمعارضيه وحاضنتهم الشعبية ومصادرة أموالهم وحرمانهم من حقوقهم، والعودة بسوريا إلى ما قبل 2011.
- من أجل فاعلية العقوبات وتحقيق أهدافها المنصوص عليها يجب: تركيز العقوبات لتصبح أكثر تأثيراً على النظام -وليس عوام السوريين-، وأن تكون الجهات المسؤولة عن سنّ وتنفيذ هذه العقوبات أكثر جدية، وأن يتم ربط هذه العقوبات بشروط أكثر دقة وتفصيلاً تتعلق بأهداف الحراك في سوريا ومستقبل سوريا ككل وليس شيئاً آخر.

مدخل

تاريخ سوريا مع العقوبات ليس بالجديد فقد تم إدراج سوريا ضمن قائمة العقوبات المتعلقة بالدولة الراعية للإرهاب في عام 1979 ، ومنذ ذلك الحين وحتى عام 2011 - بداية الحراك في سوريا- يمكن تحديد ثلاث أنواع رئيسية من العقوبات المرتبطة بسوريا[1]:

- عقوبات ليست موجهة بالأساس لسوريا وإنما المقصود بها أطراف أخرى ولكن جرى توسيعها لتشمل سوريا أو أشخاص وجهات سورية، مثل: القانون الذي وضع في عام 2000 ويستهدف البرنامج النووي الإيراني وعُدّل لاحقاً ليشمل سوريا، عن طريق إضافة جهات سورية مثل القوة البحرية السورية، والقوة الجوية السورية، ووزارة الدفاع السورية.
- عقوبات تستهدف سوريا على وجه الخصوص، وهذه تقع في ثلاث فئات:
- الفئة الأولى: العقوبات الناتجة من قانون محاسبة سوريا والسيادة اللبنانية لعام 2003، وتشمل مجموعة من العقوبات الاقتصادية التي تفرض حظراً على معظم الصادرات إلى سوريا، ما عدا الطعام والدواء، وحظراً على الشركات الأميركية التي تعمل أو تستثمر في سوريا، وحظراً على سفر الأمريكان على متن طائرات سورية، وخفض العلاقات الدبلوماسية، وقيوداً على سفر الدبلوماسيين السوريين إلى الولايات المتحدة، ومنع التحويلات للممتلكات السورية. وقد بدأ تطبيق هذا القانون في أيار 2004 في فترة جورج بوش. وقد جددها باراك أوباما في أيار 2010.
- الفئة الثانية: تشمل قرارات تنفيذية رئاسية تسمي مواطنين سوريين وشركات سورية بعينها، وتحظر عليهم النفاذ إلى النظام المالي الأميركي على خلفية تورطهم في نشر أسلحة الدمار الشامل أو العلاقة مع «القاعدة» أو حركة «طالبان» أو أسامة بن لادن، أو القيام بأنشطة تزعزع استقرار العراق أو لبنان. وهذه السلسلة من القرارات التنفيذية، التي أقرّتها وزارة الخزانة الأميركية بناءً على القوانين التي أعدّها الكونغرس هي: 13441، 13399، 13338، 13382،

[1] Syria: Issues for the 112th Congress and Background on US Sanctions

13224، 13315، و 13460. ومع عام 2010 كان هناك ما يقارب 20 مواطناً سورياً يقع ضمن حزمات العقوبات هذه.

- الفئة الثالثة: أقرّها القانون الوطني الأميركي عام 2006، وتستهدف تحديداً البنك التجاري في سوريا. ويمنع هذا القانون البنوك الأميركية أو فروعها من التعامل مع البنك السوري.

لدى وصول أوباما للسلطة رفعت إدارته القيود المفروضة على سفر المواطنين الأميركيين إلى سوريا في شباط 2010، وهو ما كان مفروضاً منذ محاولة الاعتداء على السفارة الأميركية في دمشق في 2006. و قام بتعيين الدبلوماسي الأميركي روبرت ستيفن فورد كأول سفير أميركي في دمشق منذ 2005.

بعد عام 2011 ومع اندلاع الاحتجاجات في سوريا وإصرار النظام على التعامل معها بوحشية واستخدام القمع بدأت الولايات المتحدة وجهات أوروبية وعربية بإصدار عقوبات على النظام، وقد توسعت وتعددت أشكال هذه العقوبات ونطاق عملها على مر الأعوام الماضية منذ 2011، وكان من أبرز هذه العقوبات المفروضة على النظام قانون قيصر الذي سنته الولايات المتحدة وبدأ العمل به في 2020.

تعتبر العقوبات المفروضة على النظام في سوريا اليوم، أحد أهم أدوات الضغط عليه إن لم تكن الأداة الأهم والوحيدة أحياناً، ومن هنا تأتي أهمية تتبع سياق هذه العقوبات وطريقة تجاوب النظام معها، وموقف المعارضة منها، والتبعات والآثار المترتبة على المشهد السوري على المدى القريب والبعيد، وهو ما نحاول استعراضه في هذه الورقة.

كما تناقش هذه الورقة جدوى استمرار هذه العقوبات بشكلها وطريقة عملها الحاليين ومدى اقترابها من تحقيق الأهداف التي نصت عليها أو التي سُنّت من أجلها، من عدمه، وتقدم مقترحات أولية حول ما يجب فعله لجعل هذه العقوبات أكثر فاعلية وأقرب إلى تحقيق الغاية المرجوة منها.

العقوبات الدولية على سوريا (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي)[2]

فرضت العديد من الجهات الدولية عقوبات على سوريا تشمل أشخاصاً أو كيانات، على أساس مشاركتهم في المسؤولية عن القمع العنيف الذي يمارسه النظام ضد السوريين، أو على أساس تقديمهم الدعم للنظام والجيش، وكل ما يستفيد منه الجيش في إنتاج وتطوير الأسلحة، و تضم قائمة الكيانات والأفراد مجموعة من كبار ضباط القوات المسلحة وأجهزة الأمن والاستخبارات السورية، وأعضاء في الميليشيات المرتبطة والتابعة للنظام السوري.

ويمكن تلخيص نطاق العقوبات على سوريا كالتالي:

- إيقاف تصدير معظم السلع الغير غذائية والطبية إلى سوريا.
- حظر بيع وتصدير الأسلحة، تحظر عقوبات الاتحاد الأوروبي، وأمريكا تصدير الأسلحة إلى سوريا واستيرادها منها.
- حظر تصدير العديد من السلع إلى سوريا، حيث تشمل السلع التي يغطيها الحظر على الصادرات إلى سوريا ما يلي:
  - وقود الطائرات أو السمسرة فيها.
  - بعض المعدات والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها للقمع في سوريا.
  - برامج ومعدات التتبع والمراقبة، بما في ذلك البرامج والمعدات المستخدمة لمراقبة شبكات الاتصالات.
  - المعدات اللازمة لصناعة النفط والغاز في سوريا أو لاستخدامها من قبل الشركات المملوكة لسوريا.
  - عملات ورقية ومعدنية مقدمة إلى مصرف سوريا المركزي.
  - حظر بيع المعدات والآلات.
- حظر استيراد سلع سورية محددة: تمنع العقوبات من شراء سلع سورية معينة. وتشمل شراء النفط والمنتجات النفطية.
- القيود المالية والاستثمارية: تحظر أو تقيد مجموعة متنوعة من الاستثمار والمعاملات المالية مع سوريا.

[2] يمكن الاطلاع على غالبية العقوبات الأمريكية والأوامر التنفيذية واللوائح المتعلقة بسوريا على موقع وزارة الخزانة الأمريكي على الرابط: Syria Sanctions - United States Department of State

- حظر الاستثمار أو تقديم القروض والائتمانات لمشاريع توليد الطاقة، وحظر تسهيلات التمويل، والإقراض.
- حظر إصدار وشراء سندات جديدة صادرة عن الحكومة السورية والشركات المملوكة للدولة والمصارف السورية.
- حظر فتح البنوك السورية فروعاً جديدة وحظر قيام البنوك الأوروبية بتشكيل مشاريع مشتركة جديدة مع البنوك السورية أو الاستثمار فيها
- حظر توفير التأمين للحكومة السورية والشركات المملوكة للدولة.
- عقوبات على البنك المركزي، تتضمن حظر التعامل معه والتعاملات البنكية التي تمر عبره.
- قيود السفر: تحظر الخطوط الجوية العربية السورية وشركات الشحن الجوي، السفر إلى عدد كبير من دول العالم وخصوصاً دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، يُحظر عمومًا على الأفراد الخاضعين للعقوبات السفر إلى العديد من دول العالم[3].

ومعظم هذه العقوبات تستهدف مجموعة واسعة من مسؤولي الحكومة السورية في مقدمتهم بشار الأسد وعدد كبير من أفراد عائلته، كزوجته وأولاده، وعائلة مخلوف، إضافة إلى القادة العسكريين والشركات ورجال الأعمال الموالين للحكومة والقادة السياسيين وقادة الميليشيات وغيرهم من الفاعلين في منظومة بشار الأسد، وحلفائه الذين يخرقون العقوبات.

- ففي مايو 2011، اعتمد الاتحاد الأوروبي عقوبات تضمنت حظر الاتجار بالسلع التي يمكن استخدامها لقمع السكان المدنيين، وفي أغسطس 2011، فرضت الولايات المتحدة حظرا على قطاع النفط، وتجميد الأصول المالية لعدد من الشخصيات، فضلاً عن الأصول المالية للدولة السورية نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، تحظر الولايات المتحدة تصدير السلع والخدمات من أراضي أو من شركات أو أشخاص في الولايات المتحدة إلى سوريا. ويتعلق هذا الحظر بأي منتج يأتي على الأقل 10 في المائة من القيمة من الولايات المتحدة أو من مواطنيها،
- وفي سبتمبر 2011، اعتمد الاتحاد الأوروبي، بدوره، حظرا على قطاع النفط السوري،

[3] Syria Sanctions - United States Department of State

- وفي نوفمبر 2011، أعلنت الجامعة العربية عن تجميد الأصول المالية للحكومة السورية، وانتهاء التبادل المالي مع البنك المركزي السوري، ووقف الخطوط الجوية بين بلدان الجامعة العربية وسوريا، والحظر المفروض على إقامة العديد من الشخصيات السورية، ووقف الاستثمارات في سوريا من جانب دول الجامعة العربية، وقد عارضت لبنان واليمن هذه العقوبات. وفي الشهر نفسه، أعلنت تركيا أيضاً تجميد الأصول المالية للدولة السورية، كما فرضت كندا وأستراليا وسويسرا جزاءات اقتصادية ومالية على سوريا. فعلى سبيل المثال، تحظر كندا، منذ مايو 2011 جميع واردات السلع من سوريا، وكذلك تصدير السلع الكمالية إلى سوريا، والخدمات المالية المتصلة بسوريا وأي استثمار في هذا البلد.
- وفي فبراير 2012، وضع الاتحاد الأوروبي تدابير جزاءات أخرى تتعلق بقطاع الطاقة، وإمدادات الأسلحة، وقطاع التعدين والقطاع المالي، و جمّد الأصول المالية لـ120 من المسؤولين أو المؤسسات السورية، وحظر سفرهم إلى الاتحاد الأوروبي. ويشمل ذلك الرئيس بشار الأسد، والمصرف المركزي السوري وعدة وزراء.
- وفي يونيو 2012، حظر الاتحاد الأوروبي تجارة السلع الكمالية مع سوريا، فضلاً عن عدد من المنتجات التجارية. وفي الوقت نفسه، عزز الاتحاد الأوروبي تدابير القيود المفروضة على سوريا في مجالات التسلح وإنفاذ القانون ومراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- وفي أبريل 2017، فرضت الولايات المتحدة التجميد المالي وحظر السفر ضد 270 موظفاً في الحكومة السورية أعقاب هجوم خان شيخون.
- في نوفمبر 2018 شملت الولايات المتحدة أفراداً وشركات روسية بالعقوبات لأنها زودت النظام السوري بالنفط.

قانون قيصر والعقوبات الأمريكية

في ديسمبر 2019، أقر الكونغرس الأمريكي قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا كجزء من مشروع قانون الدفاع الأمريكي السنوي.

وسّع قانون قيصر بشكل كبير العقوبات الأمريكية على سوريا (العقوبات التي تسعى إلى حظر معاملات الدول الثالثة مع سوريا)، والتي كانت في السابق

محدودة النطاق نسبيًا، في حين أنّ قانون قيصر لا يسعى إلى حظر جميع معاملات الطرف الثالث مع سوريا، إلا أنه يطالب السلطة التنفيذية الأمريكية بفرض عقوبات على الأفراد والشركات والكيانات من الطرف الثالث(الدولة الوسيطة) التي تشارك في أنواع معينة من الأعمال مع سوريا، بالإضافة إلى العقوبات التي تفرض على الأشخاص والشركات في سوريا.

وبشكل أكثر تحديداً فإن قانون قيصر يُلزم السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الأشخاص والشركات والكيانات غير الأمريكية التي تقدم دعم مالي أو مادي أو تقني عن قصد إلى الحكومة السورية، أو أي شركة أو وزارة تابعة للحكومة السورية. وقد أكدت الولايات المتحدة الأميركية على المحظورات التي أعلنت عن اجزاء منها مسبقاً ضمن حزمة عقوبات قيصر كالتالي:

- منع تقديم خدمات إنشائية أو هندسية للحكومة السورية.
- منع المساعدة في توسيع إنتاج النفط والغاز الطبيعي في سوريا.
- حظر توفير الطائرات أو قطع الغيار التي تستخدم لأغراض عسكرية في سوريا.
- حظر توفير موارد الطاقة[4]

عقوبات قانون قيصر تمتد لعام 2024، وإذا لم يغير النظام السوري أو يعدل سلوكه، تجدد هذه العقوبات خمس سنوات اضافية.

في حين أن العقوبات المفروضة من طرف الاتحاد الأوروبي يجب تجديدها سنويًا وإلا فستنتهي إذا لم يتم تجديدها. تم التجديد الأخير في مايو 2020، وستظل العقوبات سارية حتى 1 يونيو 2022.[5]

[4] Syria Sanctions - United States Department of State
[5] Factsheet - EU Sanctions on the situation in Syria

في الجدول التالي أهم العقوبات التي طبقت على النظام السوري، وعلى رأسهم بشار الأسد، ووزارات الدولة وشخصيات رسمية بالدولة، وشركات خاصة، ومقربين من النظام.

#	تاريخ العقوبات	الجهة المطبقة للعقوبات	نوع العقوبات	مناسبة العقوبات
1	1979	الولايات المتحدة	عقوبات اقتصادية	تصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب
2	2003	الولايات المتحدة	فرض تدابير بموجب قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية.	
4	2006	الولايات المتحدة	عقوبات على مسؤولين سوريين	بعد اغتيال رفيق الحريري.
4	2011	الولايات المتحدة	توسيع دائرة العقوبات لتشمل شخصيات جديدة في الدولة	استمرار العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة السورية
5	2011	الولايات المتحدة	حظر الاستثمار في سوريا وخاصة في قطاع البترول، وتوسيع العقوبات لتشمل مؤسسات الدولة	توسع دائرة العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة السورية
6	2011	الولايات المتحدة	حظر ممتلكات المسؤولين في الدولة السورية لتورطهم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان	توسع دائرة العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة السورية
7	2011	جامعة الدول العربية	حظر سفر مسؤولين سوريين، ومنع التعامل مع البنك المركزي السوري، وحظر استيراد وتصدير السلع، باستثناء السلع التي تؤثر على الشعب السوري	توسع دائرة العنف، وانتهاكات لحقوق الانسان
8	2012	الولايات المتحدة	توسيع دائرة العقوبات على الأفراد في الدولة بعد ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق	توسع دائرة العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل

			الإنسان بحق الشعب السوري	الحكومة السورية
9	2012	الولايات المتحدة	توسيع دائرة العقوبات على الأفراد في الدولة بعد ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحق الشعب السوري	توسع دائرة العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة السورية
10	2013	الاتحاد الأوروبي	شخصيات في الدولة السورية وعلى كيانات متمثلة بشركات خاصة، ومؤسسات حكومية	انتهاكات حقوق الإنسان وعنف بحق الشعب السوري من قبل سلطات الدولة
11	2014	الاتحاد الأوروبي	توسيع العقوبات على شخصيات في الدولة السورية وعلى كيانات متمثلة بشركات خاصة، ومؤسسات حكومية	استخدام الأسلحة الكيميائية
12	2017	الاتحاد الأوروبي	توسيع العقوبات على شخصيات في الدولة السورية وعلى كيانات متمثلة بشركات خاصة، ومؤسسات حكومية	انتهاكات حقوق الإنسان وعنف بحق الشعب السوري من قبل سلطات الدولة
13	2019	الولايات المتحدة	قانون قيصر، لمعاقبة النظام السوري وطرف ثالث.	لحماية المدنيين في سوريا

الجدول رقم (1) العقوبات المدرجة على النظام السوري[6]

[6] تتوسع وتجدد هذه العقوبات باستمرار لتشمل أفراد وشركات وكيانات تدعم النظام السوري.

1. آليات رفع العقوبات أو التخفيف منها

امكانية رفع معظم العقوبات والقيود المفروضة على النظام السوري سواء كانت من قبل الولايات المتحدة أو غيرها من الجهات التي فرضت عقوبات على النظام، تقوم على عدد من الإجراءات السياسية والقانونية، على سبيل المثال حتى يتم إعفاء النظام السوري من العقوبات الأميركية فيتعين على الرئيس الأمريكي اتخاذ قرار تنفيذ الإعفاءات أو التصديق على أن سوريا قد استوفت معايير قانونية معينة من أجل رفع العقوبات المفروضة بموجب قانون محاسبة سوريا[7]. ويمكن تحديد ثلاث مسارات ممكنة لرفع العقوبات أو تخفيفها:

الأول: استراتيجية خطوة مقابل خطوة، تتضمن هذه الاستراتيجية التي بدأت الولايات المتحدة بتبنيها مؤخراً، تخفيفًا تدريجياً للعقوبات على النظام، مثل تقليل الفئات أو القطاعات المستهدفة بالعقوبات، مقابل استجابة سياسية معينة يقوم بها النظام. وبالطبع فإن هذا السيناريو يستلزم بناء تدابير ثقة مع النظام وهو أمر معقد إلى حد كبير، خصوصاً وأن المعارضة قد اعربت مؤخراً عن رفضها لاستراتيجية خطوة بخطوة كونها تصب في صالح النظام[8] كما أن المملكة العربية السعودية ممثلة بسفيرها في الأمم المتحدة (عبدالله المعلمي) أدانت بشدة أي عملية انفتاح على النظام ودعت لعدم تصديقه أو التعامل معه والتركيز على تجريمه[9].

الثاني: شطب أسماء رجال الأعمال والشركات التي تتعاون مع المجتمع الدولي: بموجب لوائح العقوبات الحالية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إذ باستطاعة الشركات والأفراد المشمولين بالعقوبات تقديم طلب لشطبهم من قوائم العقوبات على أساس أنهم يتمتعون بالمصداقية، وأنهم توقفوا عن ممارسة النشاط الذي تمت معاقبتهم من أجله. ويمكن للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اتباع سياسة إزالة قوائم المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال الذين يبدأون التعاون مع المجتمع الدولي بشأن الإصلاحات المتفق عليها داخل سوريا من العقوبات. وقد سبق وقامت الحكومة البريطانية بعد انفصالها عن الاتحاد الأوروبي برفع اسم طريف الأخرس وهو عم زوجة بشار الاسد، وايضاً نزار

[7] Syria Sanctions - United States Department of State
[8] Syria Sanctions - United States Department of State
[9] Syria Sanctions - United States Department of State

الأسعد من قائمة العقوبات[10]. كما تم طرح رفع العقوبات عن أشخاص آخرين مثل سامر الفوز وهو رجل الأعمال المقرب من النظام، ولكن لم ينجح في رفع العقوبات.

الثالث: التعليق الشامل والإنهاء لجميع العقوبات مقابل اتفاقية شاملة مع النظام في سوريا: وهذا يعني أن توافق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على رفع جميع العقوبات المفروضة على سوريا مقابل تنفيذ جميع ما طلب من النظام السوري، وبما يضمن الامتثال والتنفيذ لكل ما هو متفق عليه، وبالاستناد إلى طريقة تعامل النظام مع كل المبادرات التي جرى العمل عليها خلال الفترة الماضية. يمكن القول أن النظام لا ينوي إبداء أي مرونة بخصوص تحسين سلوكه أو الاستجابة للمطالب المنصوص عليها في مبررات العقوبات المفروضة عليه.

[10] بريطانيا ترفع العقوبات عن طريف الأخرس قريب أسماء الأسد، العربي الجديد، 18 أغسطس 2021

كيف يلتف النظام على العقوبات ويتجاوز تبعاتها

في سعيه لتجاوز تبعات العقوبات والالتفاف عليها فتح النظام المجال بشكل واسع أمام مجموعة من الأنشطة الاقتصادية غير المضبوطة من قبل مؤسسات الدولة القانونية، التي لا تخضع للضرائب ولا تُراقب من قبل الحكومة ولا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي، هذا النوع من الاقتصادات الذي يطلق عليه الاقتصاد اللارسمي، ينشط عادة في الدول التي تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي أو في حالة حرب، وعقوبات اقتصادية، وفي نظم الدول الاستبدادية.[11]

أظهر النظام السوري خبرة في اللعب على ديناميكيات الوضع الداخلي للاستفادة من العائد المرتبط بالبدائل التي تظهر نتيجة العقوبات الاقتصادية وهذه البدائل في غالبها مصادر كسب غير مشروع تعمل على نطاق واسع. حيث تنشط شبكات الفساد التي يديرها المقربون من النظام وهم الأثرياء وأمراء الحرب في السوق السوداء التي تزدهر نتيجة للعقوبات.

فبحجة التغلب على العقوبات، قام المستفيدون الجدد وهم أمراء الحرب ومن شابههم بتنسيق وإنشاء شبكات غير قانونية لها طرق تهريب لتأمين البضائع والخدمات إما من البلدان المجاورة، ولا سيما لبنان، أو من مناطق أخرى داخل سوريا مثل المنطقة الشمالية الشرقية للحصول على النفط والقمح.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأ بعض المستفيدين شركات وحسابات بأسماء وهمية في بلدان مختلفة لتسهيل الأنشطة التجارية مع الحكومة السورية. على سبيل المثال كشفت تسريبات "وثائق بنما" بشأن الملاذات الضريبية لشخصيات سياسية كبرى حول العالم تورّط النظام السوري في عمليات فساد، حيث لجأ إلى ثلاث شركات وهمية للالتفاف على العقوبات الدولية التي تستهدفه، وفق ما جاء في صحيفة لوموند الفرنسية. وبحسب التحقيق الاستقصائي الضخم الذي شاركت فيه لوموند إلى جانب "الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين"، فإن سياسة تسجيل شركات في ملاذات ضريبية ليست جديدة على النظام السوري، فقد لجأ إليها سابقاً رامي مخلوف.[12]

---

[11] International Monetary Fund ما هو الاقتصاد غير الرسمي؟

[12] وثائق بنما: النظام السوري التفّ على العقوبات الدولية الجزيرة نت ، 4 أبريل 2016

في نهاية المطاف وبسبب سياسات النظام ينتهي الأمر بالمدنيين السوريين إلى المعاناة من زيادات أسعار السلع المستوردة والمهربة بسبب تضرر الإنتاج المحلي إلى حد كبير أثناء الحرب.

تسعى سياسات النظام السوري لاستخدام العقوبات لإعادة تخصيص الموارد لصالح الحلقة المحيطة به على حساب عموم السوريين. وفي نفس الوقت لعزل نفسه عن الانتقادات المتعلقة بأدائه السيء من خلال تحميل العقوبات مسؤولية كل الفشل الاقتصادي والانهيار الذي تعيشه البلاد[13].

قبل 2011 كانت الفئات المقربة من النظام تشكل غالبية الاقتصاد الغير رسمي والذي بدوره يشكل 60% من الاقتصاد السوري.

وأدى فقدان النظام لسيطرته على أجزاء واسعة من الأراضي الدولة السورية، وحالة الحرب في مناطق متفرقة من البلاد، وتطبيق عقوبات دولية عليه إلى توسيع حالة الاقتصاد الغير الرسمية في المناطق الخاضعة لسيطرته، وذلك بالتشارك مع جهات محلية وأجنبية[14].

ويمكن القول أن النظام حافظ على مستويات عالية من الدخل نسبياً رغم العقوبات والظروف التي يمر بها من خلال:

- تنشيط الاقتصاد اللارسمي (اقتصاد الفساد): المساعدات الإنسانية، والتهريب وتجارة الممنوعات، توريد السلع والعملة الأجنبية من مناطق خارج سيطرته.
- اتخاذ إجراءات مالية وإدارية قاسية شملت تخفيض الموازنة لأدنى الدرجات.
- استجلاب دعم الحلفاء: ولو كلف الدولة السورية سيادتها على مرافقها وثرواتها.
- استغلال أزمات الدول المجاورة.
- تجاهل العقوبات وخرقها.

[13] معاقبة النظام وحماية السوريين: معضلة العقوبات المفروضة على سوريا، مبادرة الإصلاح العربي، زكي محشي، 17 سبتمبر 2020

[14] GCSP Publication | Formality, Informality, and the Resilience of the Syrian Political Economy

المساعدات الإنسانية الدولية

حرص النظام على السيطرة على المساعدات الإنسانية في مناطق سيطرته والتي تقدر بـ 30 مليار دولار. من خلال التمسك بقرار الأمم المتحدة رقم 46/182، والذي ينص على أنه "ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية بموافقة البلد المتضرر" وأن "الدولة المتضررة لها الدور الأساسي في استهلال تقديم المساعدات الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها داخل أراضيها"[15].

بناءً عليه فرض النظام على وكالات الأمم المتحدة أن يكون تسليم المعونات بواسطة الهلال الأحمر السوري، بعد موافقة لجنة الإغاثة العليا، مما يسمح للنظام بالتحكم في من يتلقى الإغاثة ومكانها وزمانها. يفرض النظام ضريبة على مرتبات جميع موظفي الإغاثة، تتراوح من 5% للموظفين المحليين إلى 20% للموظفين الدوليين، فضلاً عن فرض أسعار صرف معينة على الجهات والأموال الإغاثية، إذ يصر النظام على أن تُدفع الأموال اللازمة لتسيير العمليات والرواتب وشراء الأدوية والسلع والخدمات المحلية إلى البنك المركزي بالدولار بسعر الصرف الرسمي، وهو أقل بنسبة 20 إلى 25 في المائة عن سعر السوق. وهذا الفارق بسعر الصرف يعود بملايين الدولارات.

تشير الإحصائيات إلى أن النظام حرص على احتكار المساعدات الدولية لصالحه إلى أبعد ما يمكن، ففي عامي 2012 و2013، ذهبت جميع مساعدات الأمم المتحدة التي بلغت 1.2 مليار دولار إلى دمشق مباشرة. وفي عام 2014، حيث بلغ إجمالي المساعدات الدولية للأمم المتحدة 1.2 مليار دولار، أيضاً ذهب أكثر من مليار دولار إلى وكالات الأمم المتحدة في دمشق. وفي عام 2015 تلقت المنظمات غير الحكومية السورية العاملة عبر الحدود أقل من 1% من إجمالي ميزانية الأمم المتحدة للمساعدات المقدمة لسوريا[16]. وبحسب تقارير دولية يعتمد اثنان من كل ثلاثة أشخاص في سوريا على المساعدات[17].

---

[15] هكذا ساهمت الأمم المتحدة في بقاء نظام الأسد وتقويته | الجزيرة نت

[16] هكذا ساهمت الأمم المتحدة في بقاء نظام الأسد وتقويته | الجزيرة نت

[17] Humanitarian assistance in Syria remains vital - Syrian Arab Republic | ReliefWeb

تحويل المناطق الخارجة عن سيطرة النظام إلى محطات لتدفق السلع

تدفقت كميات كبيرة من المنتجات التركية من المنطقة التي تسيطر عليها المعارضة في الشمال إلى جميع المناطق الأخرى سواء مناطق النظام أو قسد، وشهدت تركيا زيادة في صادراتها إلى سوريا لمستويات ما قبل الثورة.

ويؤمن النظام جزء من احتياجاته لموارد الطاقة بواسطة شركة القاطرجي من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في منطقة شرق الفرات[18].

استغل النظام استثناء مناطق المعارضة ومناطق قسد من العقوبات الدولية المفروضة على سوريا، وفتح المجال أمام استيراد العديد من السلع التركية من مناطق المعارضة، عبر وسطاء تجاريين أغلبهم يوصفون اليوم بأنهم من أمراء الحرب. مما جعل المناطق الخارجة عن سيطرته أحد سلاسل التوريد[19].

يمكن القول بأن غياب الدور المركزي للدولة في هذه التبادلات الأفقية، وسيطرة أمراء الحرب عليها، شجّع على تدفق السلع بين المناطق المتفرقة في سوريا، وهو ما حرص النظام على استثماره جيداً بالطريقة التي تساعده على تجاوز أثر العقوبات المفروضة عليه.

تهريب وتجارة الممنوعات (المخدرات)

عطلت العقوبات المفروضة على النظام، عمليات التصدير والاستيراد، مما دفع النظام لتوسيع عمليات التهريب وتجارة المخدرات الموجودة أصلاً بالسابق، والتي تديرها جهات متنفذة في النظام من أقارب بشار الأسد والمقربين منه والأجهزة العسكرية والأمنية، وهو ما وضع سوريا على قائمة أكثر الدول تصديراً للمخدرات في العالم.

مؤخراً أكدت تقارير استقصائية أن معظم عمليات إنتاج وتوزيع المخدرات تتم بإشراف الفرقة الرابعة من الجيش السوري، التي يقودها ماهر الأسد. كما تشترك ميليشيات حزب الله اللبنانية بعمليات التهريب والصناعة وفق تحقيق لصحيفة "تايمز" البريطانية استند فيها إلى إفادات مسؤولين أمنيين في عشر دول وخبراء في تجارة المخدرات.

---

[18] The war economy amid the Syrian chaos - How inter-cities and foreign trade fuel the war

[19] يثير باحثون نقاشاً هاماً حول استعداد النظام لبقاء الجزء الشمالي الغربي من سوريا أو جزء منه على الأقل خارجاً عن سيطرته في هذه المرحلة، كونه جزء من سلسلة توريد السلع للمناطق الخاضعة لسيطرته.

ويبدو أن تجارة المخدرات تمثل مصدر دخل مهم للنظام حالياً، فحبوب الكبتاغون ذات الجودة المتدنية، يمكن أن تباع مقابل دولار واحد للحبة داخل سوريا، فيما يبلغ سعر الحبة الواحدة ذات الجودة الجيدة في الأسواق الخارجية 14 دولاراً أو أكثر. ويعتبر عامر خيتي -الذي أصبح نائباً في مجلس الشعب السوري عام 2020، وخضر طاهر، من أبرز تجار النظام الذي يعتمد عليهم في تجارة المخدرات[20].

وفي السنوات الأخيرة، صادرت السلطات في اليونان والسعودية وإيطاليا الملايين من حبوب الكبتاغون، مصدرها سوريا، وبعض الشحنات قد تتجاوز قيمتها السوقية المليار دولار[21].

تخفيض الإنفاق العام

الحرب وخروج مناطق واسعة عن سيطرة النظام، والعقوبات المفروضة عليه، والعزلة التي فرضها المحيط الإقليمي باكراً على النظام السوري، عطلت من قدرة الدولة على تمويل الإنفاق المحلي، حتى أصبح توفير الخدمات الأساسية يتجاوز القدرة المالية للنظام. وقد أحالت الدولة رسمياً العبء إلى السلطات المحلية ما أجبر الأخيرة على تدبر أمورها وحدها. وفي خضم هذا الوضع تم تمرير قوانين تسمح للبلديات بتوليد الإيرادات من إدارة واستثمار ممتلكاتها. وترك النظام للبلديات مساحة لتبحث بنفسها عن (وسائل مبتكرة) للحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات والبنى التحتية الأساسية، بدلاً من انتظار وصول التمويل المركزي من دمشق[22].

دعم الحلفاء والتفريط بالدولة من أجل النظام

وسط كل الضغوطات الداخلية والخارجية التي يمر بها النظام، كان للدعم الخارجي من الحلفاء الاستراتيجيين للنظام، دور أساسي في التخفيف من الأثر المترتب على هذه العقوبات، فبالاضافة للدعم العسكري من روسيا وإيران، حرصت هذه الأطراف على تزويد النظام السوري بالسلع والخدمات الأساسية والخبرات والتجارب الإدارية بالإضافة إلى الدعم العسكري والسياسي.

---

[20] هكذا يرعى النظام السوري إمبراطورية ناشئة للاتجار بالمخدرات | اندبندنت عربية
[21] هكذا يرعى النظام السوري إمبراطورية ناشئة للاتجار بالمخدرات | اندبندنت عربية
[22] GCSP Publication | Formality, Informality, and the Resilience of the Syrian Political Economy

على سبيل المثال، تُظهر الإحصائيات أن إيران شحنت النفط إلى سوريا بمبلغ سنوي يقدر بـ 1.7 مليار دولار أمريكي بين عامي 2013 و 2018، وبافتراض نفس النمط في 2019 و 2020، فإن القيمة الإجمالية للنفط الخام المُصدَّر من إيران إلى النظام السوري خلال سنوات الصراع ستبلغ 13.6 مليار دولار.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت إيران 2 مليار دولار أمريكي في عامي 2013 و 2015 إلى مصرف سوريا المركزي لدعم العملة السورية، كما قدمت تسهيلات تجارية ولوجستية لاستيراد البضائع الإيرانية من غير النفط.

ويمكن تقدير الدعم الإيراني غير العسكري لسوريا أثناء النزاع بحوالي 15.6 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 8.5 ضعف ميزانية سوريا في عام 2020.

علماً أن إيران تقدم الدعم غير العسكري من خلال خطوط الائتمان، وهو ما يعني أنه يتحول إلى دين على سوريا[23].

بالنسبة لروسيا فقد عملت على تسهيل الأنشطة التجارية والاستثمار في القطاعات الحيوية في سوريا. فمثلاً أصبح القمح الروسي المصدر الرئيسي للقمح بالنسبة للنظام السوري بعد أن كانت سوريا تتمتع بالاكتفاء الذاتي من القمح قبل الحرب، وارتفعت الكميات السنوية المصدرة من القمح الروسي إلى سوريا بشكل كبير من 650 ألف طن عام 2015 إلى أكثر من 1.5 مليون طن عام 2018. كما لعبت العديد من الشركات المسجلة في روسيا دورًا هاماً في تصدير النفط إلى سوريا وكسر العقوبات[24].

وكما هو متوقع فإن المساندة الروسية والإيرانية للنظام لم تكن مجانية، فقد جاءت على حساب سيادة الدولة وسيطرتها على مواردها الطبيعية ومرافقها الحيوية.

الموانئ السورية، والثروات الطبيعية، وحقوق التنقيب عن البترول والغاز والطرق والاتصالات والتعليم وغيرها من مفاصل الدولة وقطاعاتها وأجهزتها، كلها أصبحت ملفات متنافس عليها بين الروس والإيرانيين.

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى اضطرار النظام -لأول مرة في تاريخه ربما- لتقديم نموذج المدير المسؤول، فبعد فقدان ثقة شريحة واسعة من المؤيدين بقدرة النظام على إدارة المرحلة وتقديم حلول ناجزة، وهو ما تجلى مؤخراً في

[23] Punishing the Regime, Protecting Syrians: The Dilemma of Sanctions on Syria - Arab Reform Initiative
[24] Punishing the Regime, Protecting Syrians: The Dilemma of Sanctions on Syria - Arab Reform Initiative

مشهد الهجرة الواسعة لليد العاملة ولرجال الأعمال من مراكز المدن التي يسيطر عليها النظام، في هذا النموذج يعمل النظام على عزل الرئيس وحاشيته المقربة عن النقد بينما يلعب المسؤولون في الحكومة دور "المدير المسؤول" الذي يتحرك ميدانياً لمواجهة المشاكل وتقديم الحلول والطبطبة على أكتاف المواطنين، ويتعرض للفصل أو المكافأة بناء على قدرته على تحصيل رضا الناس عن النظام، فصرنا نرى وزيراً للتربية يسارع لإحدى المدارس ويعالج خللاً إدرايا، ومجلساً علمياً يجتمع ويقرر فصل أستاذ جامعي هو عميد سابق لكلية العلوم السياسية بعد اتهامه بابتزاز طلابه، وهلم جراً.

هذا السلوك من النظام لايأتي استجابة لمطالب المواطنين السوريين أو حرصاً على راحتهم وتحسين صورته أمامهم وإنما لاقناع حلفائه بقدرته على تقديم نموذج مسؤول يستحق الدعم والاستثمار ويمكن أن يُطمأن إلى تحويل الأموال إليه والاعتماد عليه بدل البحث عن بدائل أكثر مناسبة منه.

استغلال أزمات المنطقة والدول المجاورة

لبنان: يعيش لبنان حالة نقص شديدة لموارد الطاقة، و انقطاع كبير للكهرباء. وتسعى لبنان لاستيراد الكهرباء والغاز من الدول العربية (مصر، الأردن) عبر الأراضي السورية. فقد وافقت مصر والأردن على إمداد لبنان بالغاز الطبيعي عبر سوريا، بعد الحديث عن استثناء (غير رسمي) من الحكومة الأمريكية.

وتسعى بيروت للحصول على نحو 60 مليونًا إلى 65 مليون قدم مكعب من الغاز المصري يوميًا، لاستخدامها في محطات توليد الكهرباء من خلال خط الغاز العربي المارّ بالأردن وسوريا. وهو (خط يمتد من الأراضي المصرية عبر الأردن إلى مدينة حمص السورية). فمن المفترض أن الغاز القادم من مصر يؤمّن نحو 4 ساعات تغذية إضافية، مع ما ستؤمّنه شركة كهرباء الأردن من ساعتين إضافيتين، ما يرفع تجهيزات الكهرباء إلى 10 ساعات يوميًا[25].

في المقابل من المتوقع أن تحصل حكومة النظام السوري على كميات من الغاز والكهرباء، مقابل مرور الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان، مما ينعكس

[25] خط الغاز العربي، المكاسب الاقتصادية التي يبحث عنها النظام السوري؟ الجزيرة نت، 15 سبتمبر 2021

على واقع الطاقة الكهربائية في سوريا التي تشهد أزمة حادة وانقطاعاً مستمرا بالتيار الكهربائي.

الأردن: تشترك الأردن مع سوريا بحدود يبلغ طولها 362 كيلومترً. بدأت الدولتين جملة من المشاورات عام 2018، لإعادة فتح معبر نصيب جابر الحدودي، الذي أثر إغلاقه على التعاون التجاري والأمني بين الدولتين. ومن المحتمل أن تنسيق الادرن مع النظام السوري جاء بهدف ضبط الحدود ومنع تهريب المخدرات، والعمل على إبعاد الميليشيات الايرانية عن الحدود الاردنية. لكن بطبيعة الحال لم تنجح الأردن في تحقيق أهدافها حتى هذا الوقت.

كما تهدف الاردن من التطبيع لتحقيق مكاسب اقتصادية بإعادة فتح التجارة عبر الحدود. حيث بلغت في عام 2011، الصادرات الاردنية إلى سوريا أكثر من 615 مليون دولار، مقارنة بـ 67 مليون دولار في عام 2020. وأكدت أرقام من نقابة الشحن السورية أن حجم الصادرات الأردنية إلى سوريا قد تضاعف ستة أضعاف في عام 2021 مقارنة بالسنوات الماضية[26].

قطر: استطاع النظام السوري التوقيع مع شركة طيران قطر اتفاقية لإعادة مرور الطيران القطري فوق الأجواء السورية. هذه الاتفاقية جاءت بعد الازمة الخليجية الاخيرة، التي على اثرها منعت السعودية ودول خليجية أخرى مرور الطائرات القطرية من أجوائها عام 2017، يحقق مرور الطائرات القطرية فوق الأجواء السورية إيرادات مقيمة بالدولار لصالح الدولة السورية[27].

خرق العقوبات وتجاهلها

- استيراد وعقد اتفاقيات الطاقة

وصلت في أيلول/سبتمبر 2021 ناقلتان إيرانيتان للنفط الخام إلى سوريا، بسعة 1.4 مليون برميل. وبحسب بيانات نظام تتبع السفن الدولي "تانكر تراكرز" (Tanker Trackers)وناقلة الثالثة بسعة 300 ألف برميل. ونقلت تقارير أن إيران شحنت نحو 5 ملايين برميل من النفط الخام خلال الأشهر الماضية من الشهر التاسع[28].

---

[26] Fpri.org https://www.fpri.org/wp-content/uploads/2022/01/randall-intern-corner-chart.pdf

[27] سوريا تسمح للخطوط الجوية القطرية العبور فوق أجوائها - Daily Sabah Arabic

[28] 3 ناقلات نفط إيرانية في طريقها لسوريا ، وكالة الأناضول، 10 يونيو 2021

كما أعلن المرصد السوري تعرّض ناقلة نفط إيرانية قبالة الساحل السوري السبت لهجوم تسبّب بحريق ضخم فيها، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان[29].

وأفادت وكالة أنباء أسوشيتد برس أنه تم رصد ناقلة ايرانية قبالة سوريا، عبر صورّ أقمار صناعية ناقلة النفط الإيرانية[30].

تعبر هذه الناقلات من قناة السويس وعلى مرأى من العالم، وهو ما يتعارض مع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

بالنسبة للجانب الروسي فقد أبرم عدداً من الاتفاقيات بخصوص التنقيب والبحث عن النفط والغاز في سوريا على الشكل التالي:

- قالت شركتان روسيتان وهما كابيتال ليميتيد (Capital Limited) وايست ميد عمريت (East Med Amrit) أنهما ستبدآن التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي قبالة السواحل السورية في البحر المتوسط في البلوك البحري (1) في المنطقة الاقتصادية الخالصة لسوريا في البحر المتوسط بمساحة 2250 كيلو متر مربع.وصرحت الشركتين أن مدة العقد 48 شهرا تبدأ بتوقيع العقد، ويمكن تمديدها لـ36 شهرا إضافية، أما الفترة الثانية للتطوير، ومدتها 25 عاماً قابلة للتمديد لمدة 5 سنوات".
- وقعت شركة ايست ميد عمريت عام 2013 عقدا مع النظام السوري، يتضمن عمليات استكشاف وتنقيب في البلوك (2)، الممتد من شمال طرطوس إلى جنوب بانياس بمساحة 2190 كلم
- وفي 2019، وقعت وزارة النفط التابعة للنظام السوري عقدا مع شركتي "ميركوري" و"فيلادا" الروسيتين. كما حصلت شركة "ستروي ترانس" الروسية على أحقية التنقيب واستخراج الفوسفات من المنطقة الشرقية جنوب مدينة تدمر وسط سوريا[31].

[29] ناقلة نفط إيرانية تتعرض لهجوم قبالة الساحل السوري (المرصد) - فرانس 24

[30] صور أقمار صناعية تظهر ناقلة النفط الإيرانية قرب سور ، الجزيرة نت ، 7 سبتمبر 2019

[31] روسيا تبدأ التنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحل سوريا بالمتوسط ، وكالة الأناضول ، 17 مارس 2021

- وقعت الإمارات مع النظام السوري على هامش معرض إكسبو 2020 في دبي اتفاقية لبناء محطة طاقة شمسية بقدرة 300 ميغاواط في ريف دمشق، على أن ينفذها كونسورتيوم من الشركات الإماراتية[32].

وسبق وأن وقعت شركات روسية عقودا مع النظام للتنقيب واستخراج النفط والغاز من الحقول المتبقية في يد النظام. كما وقعت عقودا لترميم وتطوير منشآت نفطية، وأخرى لتنفيذ مشاريع لتوليد الطاقة واستخراج الثروات المعدنية.

وعلى الرغم من العقوبات السابق ذكرها في القسم الأول من هذه الورقة والتي تمنع تصدير النفط، وإبرام اتفاقيات في قطاع الطاقة، لكن ذلك لم يمنع روسيا، والإمارات من إبرام العديد من الاتفاقيات مع النظام السوري.

- التطبيع العربي

تسعى العديد من الدول العربية اليوم إلى عودة النظام إلى الحاضنة العربية عبر إعادة فتح العلاقات الدبلوماسية معه وعودته للجامعة العربية بعد طرده منها في 2011، علماً أن بعض هذه الدول مثل الجزائر والعراق لم تقطعا علاقتيهما بالنظام السوري من الأساس وحافظتا على حد معين من العلاقة طوال السنين الماضية.

وقد انضمت لهما كل من الإمارات والبحرين الذين اعادوا فتح سفارتهم في دمشق، ولعل واحداً من أبرز التطورات في هذا المجال اختيار سوريا لاستضافة مؤتمر الطاقة العربي في 2024.[33]

تختلف دوافع الدول العربية المطبعة مع النظام من دولة لأخرى رغم أنها جميعاً تبرر ذلك بضرورة عودة سوريا للحضن العربي حتى لا تبتعد أكثر باتجاه ايران، وحتى لا تتعمق أكثر المأساة الإنسانية المستمرة في سوريا، حيث تحتاج سوريا اليوم لجهود جبارة لإعادة الإعمار وهذا لا يمكن أن يتم بدون تدخل محيطها العربي.

ويمكن القول أن الانهيار الاقتصادي في لبنان بالإضافة إلى الحاجة إلى تنشيط اقتصادات جهات معينة في المنطقة مثل الأردن، ورغبة دولة مثل الإمارات في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية في سوريا، يحذو هذا كله رؤية أيديولوجية

[32] سوريا توقع اتفاقية مع تحالف إماراتي لتنفيذ محطة طاقة شمسية - الطاقة ، 11 نوفمبر 2021

[33] التطبيع العربي مع النظام السوري.. هل أصبح محتومًا؟ (مقال) ، وكالة الأناضول ، 23 سبتمبر 2021

مشتركة مثل مصر، الجزائر، العراق، أدّت هذه العوامل مجتمعة إلى تفعيل عملية التطبيع مع نظام الأسد.

ويبقى السؤال هنا حول امكانية أن يكون هناك علاقة مع النظام في سوريا تصب في مصلحة السوريين وليس النظام نفسه، وامكانية أن يكون هناك دعم لسوريا لا يتحول إلى جيوب النظام والمقربين منه وشبكة المصالح والفساد المرتبطة به، وهل يمكن أن تسمح إيران بابتعاد النظام وسوريا عنها إلى الحضن العربي بعد كل هذه السنوات من (الاستثمار) الإيراني في الحرب في سوريا ؟

تكمن الإجابة عن هذه الأسئلة بالنظر إلى طبيعة النظام وكيفية حكمه لسوريا لأكثر من 50 عاماً ماضية، فالتطبيع معه لن يدفعه إلى إظهار أي مرونة، وبالمقابل فسيكون للتطبيع آثار مدمرة للغاية على العقوبات وعلى مسار الحل في سوريا بشكل عام، لأن التطبيع سيترجم في منظومة النظام إلى تشجيع للاستمرار في نهجه في قمع معارضيه وتثبيت أركان حكمه والإفلات من العقاب، أما إيران فهي لا تنفك تتغلغل في مفاصل الدولة ومفاصل المجتمع السوري وترسخ وجودها في سوريا، وتحاول أن ترسخ وجوداً مستداماً فيها لا يمكن لعمليات التطبيع بالشكل الذي تجري عليه الآن أن توقفه أو تقوض أركانه.

في الجدول التالي أبرز أشكال التطبيع مع النظام السوري:

التاريخ	الدولة	شكل التطبيع
2013	مصر	عبد الفتاح السيسي يعيد فتح السفارة السورية في القاهرة بعد أن أغلقها الرئيس الأسبق محمد مرسي.
2017	تونس	زيارة وفد نقابي تونسي للنظام السوري في دمشق
2018	السودان	زيارة الرئيس عمر البشير لسورية
2018	الإمارات	الإمارات العربية المتحدة والبحرين تعيدان فتح سفارتيهما في دمشق. يجتمع المسؤولون الأردنيون والسوريون لإجراء مناقشات فنية حول التجارة الحدودية.
2018	الأردن	زيادة وفد برلماني للنظام السوري في دمشق
2019	الاردن	الأردن يعين القائم بالأعمال في دمشق.
2019	السعودية	زيارة علي مملوك للسعودية
2020	عُمان	ترسل سفيراً رسمياً إلى سوريا.
2020	العراق	زيارة زعيم الحشد الشعبي للنظام السوري وتسليم بشار الأسد رسالة من الكاظمي
2021	الاردن	إعادة فتح معبر نصيب - جابر الحدودي بين سوريا والأردن.
2021	عربي	الإعلان عن مشروع نقل الغاز المصري والأردني عبر سوريا إلى لبنان، الصفقة تشمل استثناء من عقوبات قانون قيصر.
2021	عربي	وزير الدفاع السوري علي أيوب يلتقي نظيره الأردني في عمان. وفيصل المقداد يجري محادثات مع وزراء خارجية تونس والأردن ومصر على هامش أعمال الدورة الـ 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك.
2021	الاردن	العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني يتلقى مكالمة من بشار الأسد.
2021	الإمارات	ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد آل نهيان يتلقى اتصالاً من بشار الأسد.
2021	الإمارات	وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد يزور سوريا

جدول رقم (2) : أبرز خطوات التطبيع مع النظام السوري

أثر العقوبات في المشهد السوري

من الصعب تحديد الآثار والتبعات الدقيقة المترتبة على العقوبات المفروضة على النظام في مختلف الأصعدة، بسبب التداخل الكبير لهذه الآثار والتبعات مع تبعات سلوك النظام وطريقة إدارته للمناطق الواقعة تحت سيطرته هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلا توجد أرقام دقيقة لحجم وطبيعة الدعم الذي يتحصل عليه النظام من الجهات الداعمة له (خصوصاً روسيا وإيران).

أثر العقوبات على اقتصاد النظام

مع ذلك يمكن التطرق للآثار السلبية على الاقتصاد السوري من خلال النقاط التالية:

- انخفاض الواردات والصادرات السورية: حيث انهار حجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي بأكثر من 60% في عام 2012 مقارنة بعام 2011، وفي عام 2018 كانت القيمة الإجمالية لتجارة السلع بين الاتحاد الأوروبي وسوريا 10% فقط من مستويات عام 2010. وانخفضت تجارة السلع بين الولايات المتحدة وسوريا من 620 مليون دولار سنوياً في 2011 إلى 15 مليون دولار في 2019 [34]. كما قررت العديد من الدول الاقليمية والعربية توقيف حركة الاستيراد والتصدير مع النظام السوري إلا بحدود السلع الغذائية. ونتج عن توقف حركة التجارة إلى انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي والمعادن الثمينة في البنك المركزي
- إضعاف الاستثمار في إعادة الإعمار: تحظر العقوبات الحالية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى حد كبير التمويل الحكومي لإعادة الإعمار وتضعف مشاركة الشركات التجارية الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والعديد من الشركات العالمية من الاستثمار في سوريا. وتعهدت الصين بتقديم ملياري دولار لإعادة إعمار سوريا في عام 2017، وأشارت بعدها تقارير صحفية إلى أن الاستثمارات كانت بطيئة وحذرة. وفي السنوات الأخيرة كانت الشركات الصينية الكبرى حذرت بشكل عام من انتهاك العقوبات الأمريكية[35].

[34] Syria: Council extends sanctions against the regime for another year - Consilium

[35] As US withdraws from Syria, China may boost influence in the country

- إعاقة تدفق النفط من وإلى سوريا: أدّت العقوبات الأمريكية التي أعلنتها في 2018 ضد شبكة من الشركات والسفن الروسية والإيرانية التي تنقل النفط إلى سوريا أدت مؤقتًا إلى تقييد واردات سوريا إلى النفط، والتي يعتمد عليها النظام السوري بشكل كبير.[36]
- انهيار قيمة الليرة السورية: أثرت العقوبات الدولية على سعر صرف الليرة السورية بشكل واسع، ووصلت لمرحلة الانهيار عندما تخطى سعر صرف الليرة مقابل الدولار في السوق السوداء إلى 4000 ليرة، مقابل سعر صرف البنك المركزي بـ 1250 ليرة. كان لقانون قيصر أثر متعاظم في انخفاض الليرة، نتيجة العقوبات التي فرضت على شركات وشخصيات اقتصادية لها دور واسع في الاقتصاد السوري، فضلاً عن شح في النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، وتوقف التبادل التجاري، وحركة الترانزيت[37].
- انخفاض وتيرة الإنتاج: توقفت العديد من المناطق الصناعية عن العمل في سوريا نتيجة للدمار الذي لحقها جراء الحملة العسكرية التي شنها النظام على غالبية الأراضي السورية. وبعد سيطرة النظام على أراض واسعة من سوريا بدأ في تهيئة بعض المدن الصناعية من خلال ما يملكه من قدرات بسيطة، لكنه اصطدم بالعقوبات الدولية التي أعاقت إعادة العملية الإنتاجية لعدة أسباب منها: أولاً، تمنع العقوبات الدولية عمليات الاستيراد والتصدير مع سوريا لغير المنتجات الغذائية والدوائية. ثانياً، تمنع العقوبات تصدير المواد الأولية إلى سوريا وأهمها موارد الطاقة. ثالثاً، تعيق العقوبات الدولية الاستيراد من سوريا. رابعاً، عدم توفر البيئة الامنة المشجعة لعملية الاستثمار. خامساً، عدم رغبة المستثمرين السوريين في العودة لاسيما بعد تأسيسهم لمشاريع في بلاد المهجر وخاصة في مصر وتركيا[38].
- تراجع مستويات الدخل السنوي للفرد، نتيجة لتوقف الحركة التجارية، وتوقف عدد كبير من المدن الصناعية، وانهيار قيمة الليرة السورية، وارتفاع معدلات التضخم الذي وصلت إلى 246 في عام 2021 [39]. وتراجع معدل الأجر

[36] Syria Sanctions - United States Department of State
[37] تعويم الليرة السورية.. النظام بين مكاسب محتملة وفقدان السيطرة ، وكالة الأناضول ، 30 مارس 2021
[38] قطاع التصنيع في سوريا: النموذج الحالي للانتعاش الاقتصادي ، برنامج مسارات الشرق الأوسط ، 31 أيار 2019
[39] بروفيسور في جامعة جونز هوبكنز يكشف حجم التضخم في سوريا لعام 2021، تلفزيون سوريا ، 25 مارس 2021

الشهري الذي كان يتراوح بين 300 إلى 600 دولار عام 2010، أضحى الآن بحدود 20 إلى 50 دولارا. وحسب برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة فإن 67 بالمائة منهم أضحوا بحاجة إلى مساعدات شهرية لمواجهة الجوع[40].

أثر العقوبات على سلوك النظام و موقفه من الحل السياسي

بالإضافة إلى ما سبق فإن المعطى الأكثر أهمية الذي يجب ملاحظته هو سلوك النظام وطريقة تعامله مع معطيات الصراع واستعداده للتعامل بإيجابية مع مسارات الحل المطروحة في سوريا.

فقد أظهر النظام مبكراً تعنتاً صريحاً في التعامل مع المسارات المطروحة للحلول في سوريا، ويمكن تلمس مظاهر تعنت النظام من الأيام الأولى للحراك في سوريا عبر متابعة نتائج التواصلات والزيارات التركية وموقف النظام من المبادرة القطرية والعربية وبعثات المراقبين والقرارات الدولية ومختلف المؤتمرات والاجتماعات التي ناقشت القضية السورية على مر الأعوام الماضية من الصراع، والتي قابلها النظام هذه الجهود جميعاً إمام بالرفض أو التقليل من شأن مخرجاتها أو رفض الحضور أو المطالبة بدعمه عسكرياً وعدم الاعتراف بالآخر.

فيما يتعلق بالعقوبات فيمكن النظر إلى الشروط التي تم إيرادها في نص قانون قيصر -علماً أنه جاء بعد عدد من العقوبات الأخرى وبعد إطلاق مسار أستانة ومحادثات سوتشي-[41]، كمعيار لنجاح العقوبات في تحقيق الغاية التي سُنت من أجلها وهي[42]:

- وقف عمليات القصف بالطيران من قبل النظام أو روسيا للمدنيين.
- التزام القوات السورية والروسية والإيرانية والكيانات المرتبطة بها وقف قصف المنشآت الطبية والإستشفائية ودور التعليم والمجمعات السكنية أو التجارية.

[40] تحليل: الاقتصاد السوري بين تدمير مقدراته وضعف فرص تدوير عجلته ، DW 14.03.2021
[41] وقعه الرئيس ترامب في ديسمبر 2019 ، ودخل حيز التنفيذ في 17 يوليو 2020.
[42] النص الكامل لقانون قيصر لحماية المدنيين السوريين لعام 2019 - إصدار يناير 2019 idrak - إدراك

- وقف القيود التي تضعها القوات السورية والروسية والإيرانية وكل الكيانات المرتبطة بها، على وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق والمدن والقرى المحاصرة، والسماح للمدنيين بحرية الانتقال.
- إطلاق المعتقلين السياسيين المحتجزين قسرًا، ومنح المنظمات الدولية لحقوق الإنسان حق الوصول إلى السجون ومراكز الاعتقال في سوريا.
- تأمين العودة الآمنة والطوعية الكريمة للسوريين اللاجئين بسبب الحرب في سوريا.
- محاسبة مرتكبي الجرائم في سوريا، وتقديمهم إلى العدالة، وتأمين الدخول في عملية المصالحة والحوار.

التقدم الفعلي الذي حصل في في هذا المجال يمكن تلمسه حقيقة بعد أيار/مايو 2017 عندما بدأ رسمياً تطبيق مناطق خفض التصعيد[43] (التي نشأت ضمن مسار أستانة، وبعد جولات تفاوضية عديدة، عندما توصلت "الدول الضامنة"، في 4 أيار/مايو 2017، إلى اتفاق لإنشاء أربع مناطق لخفض التصعيد: إدلب، وريف حمص الشمالي، والغوطة الشرقية، والمنطقة الجنوبية)، وما تبعها من تطورات تضمنت تبلور ما يشبه الحدود بين الأطراف المتنازعة، وتصنيف المجموعات على الأرض إلى إرهابية وغير إرهابية، وفتح المجال أمام الدوريات المشتركة، والتنسيق المشترك بين دول النفوذ (تركيا، روسيا، الولايات المتحدة، إيران)، ووفرت هامشاً معيناً من الوقت والاستقرار و أفسحت المجال أمام فاعلية ميدانية في جانب المعارضة ككل وأعطت الفرصة لإعادة تنظيم صفوف الحراك السوري، وترتيب أوراقه قليلاً، بعد هزيمة حلب وما سبقها من هزائم متتالية منيت بها المعارضة السورية.

هذه الحدود التي رُسمت على أساس مناطق السيطرة والنفوذ للكيانات السورية ودول النفوذ المتحالفة أو الداعمة لها، أفرزت معطى جديداً بخصوص امكانية صمود النظام من عدمه في ظل العقوبات، لابد من أخذه بالاعتبار، فقبل التدخل المباشر لدول النفوذ (خصوصاً روسيا و تركيا)، وتثبيت خطوط التماس ضمنياً في محادثات الدول الضامنة، كان أي تراجع أو انهيار في طرف النظام يقابله تقدم في طرف المعارضة وبالتالي فإن أي عملية ضغط أو تقييد للنظام -بفعل

[43] النص الكامل لاتفاق "وقف التصعيد" بسوريا، الجزيرة نت ، 7 أيار 2017

العقوبات مثلاً- تؤدي تلقائياً إلى مكاسب لصالح الأطراف المناوئة للنظام وترفع من احتمالية تغلبها أو تحقيق تقدم عليه، وهو ما كان يحدث فعلياً حتى 2015.

بعد عام 2017 وبسبب تحديد مساحة تواجد فصائل وكيانات المعارضة وتقييد حركتها بفعل الاتفاقات الثنائية والثلاثية للدول الضامنة، وبسبب تواجد القوات الروسية والتركية على طرفي الصراع، لم تعد معادلة "الأواني المستطرقة" في المشهد السوري قائمة كما السابق، وبالتالي فبالرغم من شدة ودقة العقوبات التي تفرض على النظام والتحديات الأخرى التي يواجهها النظام بما فيها الضغوطات التي تنشأ عن المقاومة الداخلية، لم تعد تترجم بالضرورة إلى مكاسب للطرف المناوئ للنظام.

المثال الواضح على هذه المعادلة يمكن ملاحظته في أحداث السويداء في حزيران 2020 [44]، عندما خرجت مظاهرات واسعة طالب خلالها الأهالي برحيل بشار الأسد، وسقوط النظام ورفعوا علم الثورة السورية وخرجت المدينة عن سيطرة النظام في امتداد واضح للحراك الذي بدأ في عام 2011، ومع ذلك بقيت هذه المنطقة مصنفة على أنها من مناطق سيطرة النظام وبقيت تؤشر على خرائط توزع السيطرة على أنها من المناطق الحمراء (النظام) ولم يتم اعتبارها من المناطق الخضراء (المعارضة)، والأمر نفسه يمكن ملاحظته في تمرد المناطق الجنوبية في درعا على اتفاق التسوية 2018.

وهذا يعني أنّ أيّ فعل يجري اتخاذه ضد النظام بعد 2017 -بما في ذلك العقوبات- لو أنها كانت ضمن الإجراءات التي اتخذت بحث النظام قبل 2017 فإن تبعاتها وأثرها كانت ستتحول بالضرورة إلى مكاسب لصالح الأطراف المناوئة للنظام وفي مقدمتها الحراك في سوريا، بينما في الوضع الحالي فإن تأثيرها وتبعاتها على النظام وقدرته على الاستمرار والصمود، في الغالب لن تكون مباشرة، ولن تصب بالضرورة في صالح أهداف وتوجهات الحراك (المعارضة)، بل ويمكن أن تكون لها تبعات وآثار أخرى غير مرتبطة أو متناقضة حتى مع أهداف الحراك مثل زيادة معدلات البطالة وهجرة مزيد من العقول والشباب واليد العاملة السورية وانهيار الدولة وضعف منظوماتها وغيرها من الآثار السلبية، أو يمكن أن يستفيد من تبعاتها أطراف أخرى غير الحراك في سوريا مثل حلفاء النظام الروس والإيرانيين أو أجندات ومشاريع أخرى تنشط على الأرض السورية.

[44] مظاهرات السويداء: لماذا تجددت الاحتجاجات ضد الأسد؟ - BBC News عربي ، 12 حزيران 2020

على كل حال، فإن هذه المخرجات بسلبياتها وإيجابياتها -أياً كان تقييمنا لها- فهي تنسب إلى الدول الضامنة وتحديداً تركيا وروسيا اللتان أطلقتا محادثات سوتشي و أستانا وضغطتا على طرفي الصراع للقبول بمخرجات هذه المحادثات والالتزام بها، مع ذلك يمكن المجادلة أيضاً أن العقوبات والعزلة المفروضة على النظام من قبل الأوروبيين والولايات المتحدة والمحيط العربي بالاضافة إلى الخطوات الاخرى مثل تقديم الدعم المادي والعسكري للثوار واستيعاب اللاجئين والتسهيلات اللوجستية، كان لها دور -مباشر أو غير مباشر-، في دفع النظام للقبول بهذه المخرجات وتقييد قدرته على شن الهجمات والحملات العسكرية، علماً أن البيان الختامي لمحادثات أستانا انتقد العقوبات أحادية الجانب المفروضة على النظام السوري، واعتبر أنها تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة [45] [46]، وهي إشارة مهمة يجب أخذها بالاعتبار حول نظرة الدول الضامنة المسؤولة عن مخرجات أستانا وسوتشي للخطوات الأخرى التي تنتهجها الولايات المتحدة وأوروبا ودرجة رضاها عن نوايا هذه الجهات وغاياتها الحقيقية من فرض هذه العقوبات، ومدى سماحها لهذه العقوبات لتأخذ مجراها في تقويض سلطة النظام وقدرته على الاستمرار والصمود.

في كل الأحوال فإن العقوبات المفروضة على النظام خصوصاً منها قانون قيصر، تضيّق الخناق على النظام السوري إلى حد كبير كونها تطال مفاصل حيوية كالاقتصاد والأمن والخدمات والبنى التحتية إضافة إلى كل من يدعم أو يتعامل مع الأسد ونظامه، وبالتالي فهي تحد -بشكل مباشر أو غير مباشر- من قدرته على الاستمرار في الفتك بمعارضيه والتوسع في عملياته العسكرية والأمنية ضد المعارضة، ولكنها في نفس الوقت لم تنجح -حتى الآن- في إحداث تغيير إيجابي مباشر وملموس في سلوك النظام تجاه العملية السياسية، أو في كف يد النظام وحلفائه بشكل كامل، عن توجيه الضربات العسكرية ومحاولة التقدم في مناطق المعارضة واستعادة السيطرة عليها.

[45] البيان الختامي لاجتماع "أستانة - 15" المنعقد في سوتشي (ترجمة غير رسمية) idrak - إدراك
[46] البيان الختامي للجولة 16 من محادثات أستانا (ترجمة غير رسمية) idrak - إدراك

خاتمة وتوصيات

مثّلت عملية فرض عقوبات على النظام من قبل الأطراف الإقليمية أو الدولية نوعاً من الترجمة الرسمية للموقف الدولي والإقليمي الذي يجرّم ويرفض استمرار هذا النظام وممارساته بحق معارضيه وطريقة إدارته للبلاد بشكل عام.

ولاشك أن هذه العقوبات سواء منها الاقتصادية أو السياسية (الدبلوماسية) ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في التقليل من قدرة النظام على الفتك بمعارضيه، وتشجيع المناوئين للتعبير عن موقفهم، وبالتالي فقد ساهمت هذه العقوبات بنسبة ما -ليس من السهل تحديدها بدقة- في منع النظام وحلفائه من استثمار انتصاراتهم العسكرية سياسياً، وعقدت بشكل كبير محاولات تعويم النظام السوري أو إعادة إنتاجه، وقطعت شوطاً لا بأس به في تحويل النظام في سوريا إلى عبء على داعميه وتحويل عملية التدخل إلى جانبه إلى عبء على أصحابها.

مع ذلك يجب أن نقر بأن النظام نجح في الفترة الماضية -رغم العقوبات المفروضة عليه- وغيرها من الضغوطات التي يواجهها لى مختلف الأصعدة في تنفيذ العديد من الخطوات التي أصر على القيام بها، مثل الانتخابات البرلمانية والانتخابات الرئاسية ومحاصرة مناطق الجنوب السوري وفرض تسويات وتعطيل اللجنة الدستورية حتى أنه أغلق الباب أمام أيّ جهود للتوصل إلى حلول سياسية في الصراع السوري في خطاب القسم [47]، وغيرها من الخطوات التي أصر النظام على المضي بها رغم التحذيرات التي أطلقتها جهات دولية مختلفة تحذره فيها من المضي بمخططاته.

لا يعني هذا أنّ على الجهات التي تفرض عقوبات على النظام اليوم أن تتراجع في عملية فرض العقوبات، فأي تراجع أو تهاون في هذا المسار سوف تتم ترجمته من طرف النظام إلى نصر وضوء أخضر للمضي قدماً في مخططاته لبسط سيطرته على المناطق الخارجة عن سيطرة والفتك بمعارضيه وحاضنتهم الشعبية ومصادرة أموالهم وحرمانهم من حقوقهم ، والعودة بسوريا إلى ما قبل 2011، وعلى العكس تماماً فإن هذه العقوبات بحاجة إلى:

[47] النص الكامل لخطاب القسم 2021 الذي ألقاه بشار الأسد بمناسبة ولاية رئاسية جديدة ، مركز إدراك، 17 يوليو 2021

- تركيزها لتصبح أكثر تأثيراً على النظام -وليس عموم السوريين- بحيث تعطل قدرته على الاستمرار والبقاء، إن لم يقم بالاستجابة المناسبة للحل السياسي.
- أن تكون الجهات المسؤولة عن سنّ وتنفيذ هذه العقوبات أكثر جدية، بحيث لا تسمح بخرقها من قبل النظام أو حلفائه وهو ما يقلل كثيراً من فاعليتها.
- أن يتم ربط هذه العقوبات بشروط أكثر دقة وتفصيلاً تتعلق بأهداف الحراك في سوريا ومستقبل سوريا ككل، بعيداً عن الأجندات والأهداف الجانبية المتعلقة بحلفاء الولايات المتحدة أو الأوروبيين، في سوريا والمنطقة.

المصادر

المصادر الأجنبية

1. As US withdraws from Syria, China may boost influence in.
https://www.cnbc.com/2019/04/05/as-us-withdraws-from-syria-china-may-boost-influence
2. Factsheet - EU Sanctions on the situation in Syria
https://eeas.europa.eu/delegations/syria/80009/factsheet-eu-sanctions-situation-syria_en
3. Syria Sanctions - United States Department of State
https://www.state.gov/syria-sanction
4. Punishing the Regime, Protecting Syrians: The Dilemma of
https://www.arab-reform.net/publication/punishing-the-regime-protecting-syrians-th
5. Humanitarian assistance in Syria remains vital - Syrian Arab Republic
https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/humanitarian-assistance-syria-remains-vital
6. The war economy amid the Syrian chaos - How inter-cities and foreign trade fuel the war
7. https://syrianechoes.wpcomstaging.com/2017/07/31/the-war-economy-amid-the-syrian-chaos-how-inter-cities-and-foreign-trade-fuel-the-w
8. Fpri.org
https://www.fpri.org/wp-content/uploads/2022/01/randall-intern-corner-chart.pdf

المصادر العربية

1. رفع العقوبات البريطانية عن طريف الأخرس https://www.jusoor.cor
2. وثائق بنما: النظام السوري التفّ على العقوبات الدولية https://www.aljazeera.net
3. عمر عبدالعزيز الحلاج، مشروع تحديات الانتقال إلى سوريا، الرسمي واللارسمي، ومرونة الاقتصاد السياسي السوري. دراسة منشورة في مركز GCSP.
4. هكذا يرعى النظام السوري إمبراطورية ناشئة للاتجار بالمخدرات، https://www.independentarabia.com
5. هكذا ساهمت الأمم المتحدة في بقاء نظام الأسد وتقويته، https://www.aljazeera.net
6. "خط الغاز العربي".. ما المكاسب الاقتصادية التي يبحث عنها النظام السوري؟ https://www.aljazeera.net

7. سوريا تسمح للخطوط الجوية القطرية العبور من اجوائها، https://www.dailysabah.com
8. ما هو الاقتصاد غير الرسمي؟ https://www.imf.org
9. 3 ناقلات نفط إيرانية في طريقها لسوريا https://www.aa.com.tr/ar
10. ناقلة نفط إيرانية تتعرض لهجوم قبالة الساحل السوري (المرصد) - فرانس 24 https://www.france24.com/ar
11. صور أقمار صناعية تظهر ناقلة النفط الإيرانية قرب سور https://www.aljazeera.net
12. روسيا تبدأ التنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحل سوريا بالمتوسط. https://www.aa.com.tr/ar
13. سوريا توقع اتفاقية مع تحالف إماراتي لتنفيذ محطة طاقة شمسية - الطاقةhttps://attaqa.net
14. التطبيع العربي مع النظام السوري، هل أصبح محتومًا؟ https://www.aa.com.tr/ar
15. عودة إلى الأسس - ما هو الاقتصاد غير الرسمي؟ Author: كورين ديليشا وليأندرو ميدينا Subject: Date: 12/1/2020 10:27:42 PM
16. تعويم الليرة السورية.. النظام بين مكاسب محتملة وفقدان السيطرة https://www.aa.com.tr/ar
17. قطاع التصنيع في سوريا: النموذج الحالي للانتعاش الاقتصادي .https://medirections.com/index
18. تحليل الاقتصاد السوري، بين تدمير مقدراته وضعف فرص تدوير العجلhttps://www.dw.com
19. بروفيسور في جامعة جونز هوبكنز يكشف حجم التضخم في سوريا لعام 2021, https://www.syria.tv
20. البيان الختامي لاجتماع "أستانة - 15" المنعقد في سوتشي (ترجمة غير رسمية) idrak - إدراك
21. البيان الختامي للجولة 16 من محادثات أستانا (ترجمة غير رسمية) idrak - إدراك